مكافحة الفقر في الجزائر

هـــواري بـــلـحـسن

جامعة وهران

في بداية القرن 21ميلادية أصبحت للأسف ظاهرة الفقر العلامة المميزة للعديد من المجتمعات في العالم ،هذه الظاهرة التي أصبح الباحثون ،الهيئات العمومية والمنظمات الدولية يعطونها أهمية قصوى في دراساتهم وتقاريرهم المختلفة،فكما جاء في تقرير البنك الدولي حول التنمية في العالم2000-2001 أنه من بين سكان العالم البالغ عددهم 6ملايير نسمة هناك 2.8مليار نسمة أي ما يقارب النصف يعيشون على أقل من دولارين في اليوم وهناك 1.2مليار نسمة أي ما يقارب الخمس من سكان العالم يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم ،ومن بين كل خمسة اطفال في الدول الأكثر فقرا يموت طفل واحد منهم قبل أن يبلغ الخامسة من عمره،كما يعاني أكثر من نصف عدد الأطفال من سوء التغذية، ورغم أن أحوال البشر قد تحسنت خلال القرن العشرين أكثر من أي وقت سابق في تاريخها فان توزيع المكاسب العالمية لا يزال غير متكافئ إذ يزيد متوسط الدخل في الدول العشرين الأكثر ثراءا عن المتوسط في الدول العشرين الأكثر فقرا على مستوى العالم بمقدار 37ضعفا ،ويعيش 70% ممن يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم في جنوب آسيا وإفريقيا جنوب الصحراء وتزداد الأحوال سوءا في دول الاتحاد السوفياتي السابق مما لفت انتباه البنك الدولي الذي حدد للمجموعة الدولية 8اهداف تنموية يجب الوصول إليها بمطلع 2015 ،هاته الأهداف اعتبرت كنموذج طموح في مكافحة الفقر يسعى إليه المجتمع الدولي.

لأجل هذا ،فان الفقر قد حاز على اهتمام جميع الباحثين في التنمية من جامعين وهيئات عمومية ومنظمات دولية ذلك أنه نتاج عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية يمكن إدراكها ويمكن بذلك مكافحة الفقر شريطة تهيئة الظروف لذلك .

وهكذا أصبحت مكافحة الفقر الشغل الشاغل للبرامج الدولية ،وباتت تلعب دور أساسي في إعداد السياسات التنموية للدول السائرة في طريق النمو ،إلا أن أول ما يواجهه الباحث في دراسته للفقر هو غموض مفهوم الفقر بالدرجة الأولى نظراً لتداخل عدة إبعاد وعدة عوامل في شرحه ولعل الأدبيات الهائلة في هذا الميدان تدل على ذلك:الفقر المطلق، الفقر النسبي،الفقر الذاتي،الفقر الموضوعي ،فقر الإمكانات،فقر الدخل...،يضاف الى هذا من جهة أخرى نقص المعطيات الإحصائية وغياب الأنظمة المعلوماتية لمتابعة الفقر ومعالجة هذا النوع من الإشكاليات مما يعقد عملية اتخاذ وإعداد الاستراتيجيات المكافحة للفقر.

قارة إفريقيا هي من أفقر القارات فحصتها من التجارة الدولية لازالت ضئيلة وكذا حصتها من الاستثمارات الأجنبية الأمر الذي جعل هوة الدخل تتسع بينها وبين الدول المتطورة، ليصبح أكثر من300مليون إفريقي يعيش تحت خط الفقر المدقع.

الجزائر هي من بين الدول التي تفطنت لهذا المشكل، بعدما عرف الفقر انتشارا رهيبا في السنوات الأخيرة وراح يهدد حتى أولائك الذين ينتمون الى الطبقة الوسيطة، مما يدل على أن الجزائر غيلر بعيدة عن حركة الإفقار التي تزحف على دول العالم الثالث.

مصطلح الفقر ظهر في الجزائر بصفة رسمية لأول مرة في التقرير السنوي حول التنمية البشرية الذي أعده المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعيCNESسنة 1999، ومنذ هذا التاريخ أصبحت كلمة الفقر تتداول في الخطابات السياسية في الجزائر، مثيرة بذلك انتباه كل الوسائل السمعية والبصرية المحلية والدولية والباحثين ورجال السياسة وآخذي القرار .

وفي هذا الصدد أقيمت ولأول مرة ندوة وطنية أولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر في أكتوبر 2000التي أشارت بكل وضوح الى الأهمية المعطاة للتقليل من الفقر من جهة ،والى فشل نظام التسيير الاقتصادي من جهة أخرى .

في الواقع ،انتقال الجزائر الى اقتصاد السوق بعد ثلاثة عقود من التخطيط المركزي والاقتصاد الموجه، كان له انعكاسات سلبية على المستوى المعيشي للعائلات الجزائرية وعلى القدرة الشرائية لشريحة واسعة من المجتمع الجزائري خاصة بعد تحرير أسعار المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع وكانت النتيجة انخفاض رهيب في مستوى المعيشي للجزائريين وارتفاع معدل البطالة من 20% سنة 1982 الى 30% سنة 2002حسب معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ONS.

زيادة على ذلك فقد سجلت الجزائر بعد تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي فقدان 217000منصب عمل خلال سنة 2000،بالمقابل سجل خلق سوى 133000 منصب جديد للشغل ،مع العلم إن الطلب الجديد السنوي يفوق 250000منصب عمل مما جعل معدل البطالة يعرف ارتفاعا مستمراً ،بعبارة أخرى فقد رجعت الجزائر الى ما كان عليه الأمر سنة 1960 رغم أن مستوى PIBوصل الى أكثر من 55مليار دولار .

وما زاد الأمر تعقيدا من الناحية العلمية والتحليلية هو النقص الفادح للدراسات والإحصائيات أن لم نقل الانعدام الكلي للمعطيات حول الفقر في الجزائر، فالمسوحات التي قام بها الديوان الوطني للإحصائيات حول الاستهلاك العائلي والمستوى المعيشي للعائلات الجزائرية غير كافية لاقتصاد مثل اقتصاد الجزائر الذي عرف عدة تحولات وعدة تغيرات.

إلا انه في السنوات الأخيرة، أعيد الاهتمام بالفقر دراسة وتحليلا وهناك عدة دراسات وأبحاث هي في طور الانجاز ،تهدف مجملها الى إدراك مفهوم الفقر وقياسه واقتراح السياسات الناجعة لمكافحته .

ولعل الدراسة التي سنقوم بها تدخل في هذا المنظور، محاولين بذلك الإجابة على الإشكالية التالية:كيف يمكن لنا مكافحة الفقر والتقليل منه بعد إدراك مفهومه وخصوصياته وكذا معرفة كيفية قياسه؟

ومن أجل دراسة هذه الإشكالية ،قمنا بصياغة عدة فرضيات حتى تكون الأرضية التي سننطلق منها:

- ليس للفقر تعريف واحد وموحد، بل لديه عدة تعريفات ناتجة عن خاصية تعدد أبعاده وكثرة جوانبه
- القياس النقدي للفقر، رغم عدم كفايته إلا أنه يبقى القياس الأكثر استعمالا لتكميم الفقر.
- الفقر يختلف من بلد لآخر ، ومن منطقة لأخرى ،ويمس فئات بشدة أكثر من فئات أخرى يتعرض للريف أكثر من الحضر ،النساء أكثر من الرجال،البطالين أكثر من الإجراء.
- النمو الاقتصادي لا يكفي في حد ذاته لمكافحة الفقر.

وحتى يتسنى لنا الإجابة على الإشكالية المطروحة سابقا، قمنا بطرح أسئلة فرعية أخرى من شأنها توضيح عناصر الإجابة:

- ماهية الفقر؟
- ما هي طرق ومؤشرات قياس الفقر؟
- ما هي أسباب الفقر في الجزائر ؟

- ما هي خصوصيات الفقر في الجزائر؟
- ما هي محددات الفقر في الجزائر ؟
- كيف يمكننا مكافحة الفقر في الجزائر؟

ومن هذا المنطلق ارتأينا أن يكون عملنا مقسم الى 6فصول .الفصل الأول المعنون بماهية الفقر ،سنحاول من خلاله عرض الإطار النظري لهذه الظاهرة وهذا ما يدفعنا في البداية الى إعطاء قراءة اقتصادية للفقر،لنذكر فيما بعد أهم المدارس الفكرية الكبرى لمختلف مقاربات الفقر ،لنختم هذا الفصل بإعطاء تعريف متعدد الأبعاد لظاهرة الفقر. في الفصل الثاني:قياس الفقر ،سنحاول ذكر مختلف مقاربات قياس الفقر مع التوضيح بنوع من التفصيل جل المؤشرات والأرقام القياسية المستعملة في تكميم الفقر .أما الفصل الثالث الموسوم بالفقر بالجزائر، سنحاول في أول الأمر أن نقوم بعرض مجمل للظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر والذي تطور بداخلها الفقر ذلك أن هذا الأخير لا يمكن فهمه الا بوضعه في الاطار السياسي ،الاجتماعي ،الاقتصادي والاقليمي الذي تطور بداخله ،لنحاول فيما بعد ذكر مختلف الخصائص السوسيو-اقتصادية لهذه الظاهرة في الجزائر. ومن منطلق أن معرفة الأسباب تعتبر خطوة لا بد منها في إعداد الاستراتيجيات المكافحة للفقر سنحاول في الفصل الرابع معرفة أسباب الفقر في الجزائر . أما في الفصل الخامس المعنون بمحددات الفقر في الجزائر،فهو عبارة عن دراسة إحصائية تتمثل في مسح ميداني على العائلات ،وكانت العينة التي اعتمد عليها المسح تضم 150عائلة تنتمي الى بلديتين فقيرتين وهما عين الكرمه وبن فريحة بولاية وهران وكان الهدف في هذا المسح هو محاولة تحديد محددات الفقر في الجزائر . أما في الفصل السادس سنحاول عرض مختلف سياسات مكافحة الفقر على المستوى الدولي أولا ثم على المستوى الوطني ثانيا.

لنختم عملنا في الأخير بخاتمة ستكون بمثابة استنتاجات وحوصلة لما سنصل اليه من خلال هذا العمل .

كان الهدف من دراستنا هو إدراك مفهوم الفقر وشرحه وقياسه ومن ثم مكافحته، إلا أننا استنتجنا أن ظاهرة الفقر في الجزائر ليست مشخصة من جميع جوانبها وذلك بسبب قلة الدراسات المستوفية وندرة البيانات والمسوحات اللازمة لشرح هذا النوع من الإشكاليات، ومن هذا المنطلق فإن ما تم التوصل اليه من خلال هذه الدراسة المتواضعة لا يمكن أن يكون إلا محاولة استقرائية للظاهرة حتى نسهم ولو بحد قليل في شرح ملامح الفقر وإعطاء محدداته وكذا أسبابه وسبل مكافحته.و ظهر الفقر كظاهرة بارزة في المجتمع الجزائري إلى بداية التسعينات حسب ما ورد في تقارير CNES وتحاليل

البنك الدولي وإحصائيات ONS تدل على ذلك، والسبب في ذلك يعود إلى برامج التعديل الهيكلي وما صاحبها من سياسات الانفتاح الاقتصادي وما نجم عنها من اضطرابات خاصة في سوق العمل، وكانت النتيجة أن فاق الطلب العرض فسرح الكثير من العمال واشتدت البطالة التي ساهمت وبحد كبير في بروز ملامح الفقر وهكذا تدهورت المستويات المعيشية و تراجعت القدرة الشرائية وانخفض الدخل الوطني و لم يعد يسمح باقتناء أدنى الاحتياجات الضرورية من الغذاء، الملبس، المسكن، شروط الصحة والتعليم إلى غير ذلك، ومع انسحاب الدولة التدريجي من خلال غياب الدعم، ظهرت أول بدور الاقصاء والتهميش التي بدأت تنمو عند صغار المنتجين والمزارعين والمتقاعدين والبطالين.

وما زاد الطين بلة العشرية السوداء التي عرفتها الجزائر من حرق وتخريب للهياكل القاعدية والمؤسسات العمومية والخاصة، والإرهاب الفاحش الذي تكثف على الأرياف التي تتواجد بها أكبر نسبة للفقراء 70% مما زاد في شدة الفقر.

ومما يميز ظاهرة الفقر في الجزائر هي أنها لا تهدد البطالين فقط بل راحت تمس الأجراء أنفسهم، هذه الفئة التي تزامن موعد فقرها مع موعد تدهور القدرة الشرائية وتراجع مستويات المعيشة بشكل رهيب على الرغم من مستويات الـPIB المرتفعة واحتياطات الصرف الهامة وانخفاض المديونية الخارجية.

ومما يجب الإشارة اليه هو أنه لو لا تلك البرامج التضامنية والسياسات الاجتماعية التي تلجأ إليها الحكومة في ميدان مكافحة الفقر والبطالة لكانت النتائج المحصل عليها أكبر من تلك التي ذكرناها آنفا و لبرزت إلى الوجود أشكالا جديدة مثلما هو عليه الأمر في كثير من الدول النامية.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن الحكم النهائي على الفقر والفقراء في الجزائر يبقى صعبا في غياب الإحصائيات وقلة الدراسات وندرة المسوحات وعدم مساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة وإن ساعدتها فبمساعدات محتشمة لا تسمن ولا تغني من جوع.

وما تأكدنا منه في هذه الدراسة هو الطابع الريفي للفقر في الجزائر, الذي يتميز بمصدر دخل وحيد يتمثل في قوة العمل, بالإضافة الى أن الفقراء هم الفئة التي تتميز دوماً بخصائص ديمغرافية, تعليمية, صحية وسكنية الأكثر تدنياً في المجتمع.

أما من خلال الدراسة الميدانية المتواضعة حاولنا أن نتعرف أكثر على خصائص الفقراء ومحددات الفقر لدى العائلات الجزائرية وقد توصلنا إلى استنتاج النقاط التالية :

- نوعية أو طبيعة المسكن لا تعتبر محدداً أساسياً للفقر لتماثل طبيعة المسكن لدى الفقراء وغير الفقراء، أما ظروف الإسكان فهي تعود إلى المناطق أكثر مما تعود إلى المستوى المعيشي.
- التعليم الثانوي أو الجامعي يقلل بصفة واضحة من احتمال أن تكون العائلة فقيرة وبالتالي أصبح التعليم محدداً أساسياً للفقر .
- الوضعية الصحية لرب العائلة لدى العائلات الجزائرية لا تشكل محدداً أساسياً لفقرها.
- الشغل أو العمل يبقى المحدد الأهم للفقر فالبطال أكثر عرضة للفقر من العامل .
- الدخل أو العمل النقدي رغم عدم كفايته إلا أنه العامل الأساسي لتحديد الفقراء من غير الفقراء.
- الظروف المحيطة بالعائلة من الجانب الإقتصادي والإجتماعي والأمني والترفيهي من شأنها أن تخلق لدى العائلة إحساساً بالفقر والحرمان وبالإقصاء الإجتماعي إذا كانت لا تتوفر حتى على الحد الأدنى المطلوب وحتى لو كانت العائلة تتميز بدخل مرتفع، فالمسح أكد أنه رغم أهمية العامل النقدي إلا أن هناك عوامل أخرى محددة للفقر مما جعل أغلب العائلات التي تم عليها المسح تصنف نفسها من الفقراء.
- المسوحات الميدانية تبقى الوسيلة الوحيدة ذات الأهمية البالغة في متابعة جل المشكلات الإجتماعية والإقتصادية التي من بينها الفقر.
- رغم أن للفقر أشكالاً قاسية في المدن إلا أنه يبقى أكثر قسوة في المناطق الريفية وهذا ما التمسناه في بلدية عين الكرمة.
- العلاقات الإجتماعية المبنية على التضامن والتعاون والإحسان من شأنها أن تخلق تكافلاً اجتماعياً يقلل ويمنع من ظهور أشكال أخرى من الفقر المذقع.
- معظم العائلات الفقيرة تتميز بعدد كبير من الأفراد يفوق المتوسط الوطني بعدة نقاط وقد لاحظنا أنه كلما زاد عدد الأطفال والمسنين زادت العائلة فقراً وخاصة في المناطق الريفية.

و مما يجدر الاشارة اليه هو أنه بالرغم من التنمية الإجتماعية التي حققتها الجزائر خلال عقد التسعينات والتي استفاد منها الفقراء كثيراً, إلا أن هذا التحسن كان عرضة لإنهيار أسعار البترول في

الأسواق الدولية إنطلاقاً من 1986 ليتزامن موعد الفقر الحاد مع موعد تطبيق برنـــامجي الإســـتقرار والتصحيح الهيكلي، بدعم من التراع السياسي والتراع المسلح الذي عرفته الجزائر منذ سنة 1992.

وحاولت الجزائر تدارك هذا الوضع بوضع سياسة اجتماعية من شأنها أن تخفف من معانـــات الفقراء, إلا أنها لم تتكفل بكل الفقراء وحسب الإحصائيات فإنها لم تتكفل سوى ب 10 % مـــن الفقراء سنة 2000 ولعل تدني الأوضاع الإجتماعية وظهور مشاكل جديدة من الحرمان والعـــوز لم تعرف من قبل، تؤكد فشل هذه البرامج التنموية الإجتماعية.

إلا أن الجزائر أصبحت متفطنة أكثر لهذا الزحف الرهيب للفقر الذي بات يهدد جميع شرائح المجتمع بدون استثناء وهي تحاول جاهدة التقليل منه وذلك من خلال برامج تنموية مختلفة والتي تصب في معظمها في برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي حالياً.

ويظهر تفطن الجزائر لهذا المشكل بصورة جلية من خلال الندوات التي تعقدها لمناقشة مشكل الفقر والإقصاء على المستوى القاري والإفريقي ولعل مبادرة NEPAD التي كانت الجزائر سباقة الى تأسيسها تدخل في سياق مكافحة الفقر في إفريقيا بدرجة أولى.

و لكن مختلف الترتيبات والسياسات المكافحة للفقر التي انتهجتها الجزائر تبدو غـــير كافيـــة للتخفيف من حدة الفقر ذلك أنها تقترح معالجة اجتماعية مهدئة بدلاً من معالجة اقتصادية دائمة وفعالة. إلا أنه يجب الإشارة الى أن السياسات التي تصب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوســـطة والمـــصغرة ومنح القروض المصغرة للشباب تبدو أكثر نجاعة وفعالية من غيرها لأنها تنتهي بخلق مناصـــب شـــغل مستقرة ودائمة.

أما فيما يخص الإستراتيجية الوطنية التي حددتها الندوة الوطنية الأولى لمكافحة الفقر والإقصاء في الجزائر ذات المدى الطويل، يتحدد نجاحها بظروف تطبيقها إذ يجب أن تطبق البرامج الوطنية لمكافحة الفقـــر والإقصاء في ظروف ملائمة حتى تكون الآثار الناجمة عن التطبيق الجيد لهذه البرامج إيجابية تنخفض من خلالها شدة الفقر والإقصاء و يقضى بذالك على الأقل على أشكال الفقر المذقع، ليعاد إدماج الفقـــراء المهمشين في سيرورة الإصلاحات وتتحول إمكاناتهم البشرية الى إمكانات إنتاجية وتصبح عامل مهم في النمو الإقتصادي، وتصبح بذالك الشبكة الإجتماعية العالية شبكة إنتاجية اجتماعية.

إلا أننا في هذا الشأن, نعتقد أن مكافحة الفقر في الجزائر أول ما تستدعيه هو التشخيص الكامل والدقيق للفقر من خلال تحديد من هم الفقراء, وتقدير حجم ومدى عمق وشدة معاناتهم من الفقر بشكل كمي ودقيق قدر الإمكان، وكذا تحديد الخصائص الأساسية للفقراء, وذلك حتى تكون الإستراتيجية المتخذة فعالة وناجعة، وفي هذا الصدد نركز على ضرورة وجود مرصد وطني لمثل هذه الاشكاليات.

كما أنه يجب على الدولة أن يعود إليها دورها في توفير وتلبية الحاجيات الأساسية لكل الفقراء وذلك من خلال الإنفاق على التعليم الأساسي ومنح الفرص التعليمية للفقراء ولا بأس هنا من اشتراك و اسهام كل الفئات في سبيل تحقيق ذلك وخاصة في المناطق الريفية من جمعيات خيرية وجمعيات أولياء التلاميذ على سبيل المثال لا الحصر, وكذلك من خلال دعم الرعاية الصحية للفقراء وتوفيرها في المناطق المحرومة.

وفي هذا الإطار يجب التركيز على ضرورة النمو الإقتصادي ويجب أن يكون مصاحباً بسياسة توزيعية اجتماعية عادلة تنصف الفقراء وتعدل المهمشين, كما أن العمل في الجزائر يعتبر الحل الأساسي للخروج من دائرة الفقر وعليه فإن السياسات المكافحة للفقر والتي تهدف إلى خلق مناصب للشغل تكون فعالة وناجعة.

ومما يجب التنبيه إليه هو أن اشراك الفقراء والمحرومين والمهمشين في سيرورة أخذ القرار وسيرورة التنمية يبقى عاملا لا بد منه, وقد نادت إليه جميع الهيئات الدولية.

وفي هذا الإطار لا بد من السعي إلى تشكيل نظام معلوماتي في الجزائر لتكوين قاعدة معطيات حول المسائل المتعلقة بالفقر وذلك حتى يتسنى للباحثين وآخذي القرار أن يقوموا بعملية متابعة تطور الفقر واتخاذ التدابير اللازمة لكل حالة وحتى تشخص جميع جوانب الفقر.

وعلى الجزائر أن تسعى جاهدة للقضاء على الفقر حتى تتفادى بعض أشكال الفقر المذقع التي تعرفها دول أخرى. ولعل التضامن الوطني والتكافل الإجتماعي هو من أبرز خصائص المجتمع الجزائري, فلا بد إذن من الإستفادة من ذلك ومشروع صندوق الزكاة مثلاً هو صورة من صور التكافل الإجتماعي وهو مشروع واعد من شأنه أن يغير الكثير, فلا بد من فتح باب الزكاة وعلى الدولة أن تأخذ دور المنظم في ذلك, ممن يتحقق فيهم شرط النصاب, ومن ثم تقوم بإعادة توزيعها توزيعاً عادلاً على من يستحق ذلك حتى تستفيد وتفيد.

عموماً فإن مشكلة الفقر جعلت مختلف نماذج النمو الإقتصادي في موقف حـــرج, وذلـــك لعجزها على تحقيق تنمية اجتماعية شاملة، مما جعل حتى الهيئات الدولية تغير نظرتها في هذه النمـــاذج وجعلتها تراجع محتوى الوصفات الإصلاحية التي تقدمها للدول النامية وألزمها بمراعاة مكافحة الفقـــر كعامل مهم وبند أساسي في أي إصلاح اقتصادي، حيث أكد العديد من الاقتصاديين أنه وان كـــان النمو الاقتصادي ضروري لمكافحة الفقر فانه لا يكفي بحد ذاته ما لم يصاحب بسياسة توزيعية عادلـــة تجعل من التنمية الاجتماعية هدفا لها و يجب أن يكون ذلك كله في ظروف تتميز بـــالحكم أو الادارة الجيدة، و لعل هذا ما سيكون محل اهتمامنا في البحث العلمي مستقبلا، طارحين بـــذلك الاشـــكالية التالية: ماهي العلاقة التي يجب أن تكون بين الفقر، النمو الاقتصادي و الحكم الجيد ؟.